Publication	Al Masry Al Youm
Date	December 17, 2016
Circulation	550,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Pharma firms reject MoH 15% price hike proposal, demand 50% increase
Page	Front Page
Reporter	Ibrahim El Tayeb , Waleed Magdy

شركات الأدوية تطالب بزيادة الأسعار ٥٠٪

«الصحة»: القرار لم يصدر والتحريك حسب الصنف

كتب- إبراهيم الطيب ووليد مجدي:

رفضت شركات الأدوية قرار وزارة الصحة زيادة أسعار الأدوية بنسبة ١٠٪ للأدوية المحلية لكل شركة، و١٥٪ للأدوية المستوردة لحل أزمة نواقص الأصناف فى الصيدليات.

وطالبت الشركات فى اجتماع طارئ، أمس، بزيادة الأسعار بنسبة ٥٠٪ من سعر البيع للجمهور على نسبة ١٥ ٪ من الأدوية المحلية التى تنتجها الشركات، و٢٠٪ من حصيلة الأدوية التى تستوردها.

أحمد عماد

وقال خطاب أرسلته الشركات إلى الوزارة: «عقدنا لقاءات مع الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، وتم الاتفاق مع كل شركة على الأطر الإجرائية نحو تحريك الأسعار كنوع من الإصلاح الجزئى بعد تحرير سعر صرف الجنيه، لكننا للأسف لا نفهم من القرار إلا أن يكون تسويفا للموضوع برمته، سيمنع للأسف من الوصول لحل ولو كان جزئيا لمشكلة الصناعة».

وأضاف: «القرار سيؤدى للإضرار بالأمن الدوائى، والقضاء على اقتصاديات العديد من الشركات العاملة، والاستثمار بوجه عام، وبناء عليه وبإجماع كافة الشركات نطالب بزيادة ٥٠٪ من سعر البيع للجمهور على ٢٠، ١٥٪ من الأدوية لكل مصنع».

فى المقابل، قال الدكتور ياسين رجائى، المتحدث باسم الإدارة المركزية للشؤون الصيدلية، بوزارة الصحة، إن الوزارة لم تصدر أى قرارات بشأن تحريك أسعار أى صنف، لأن الأمر لا يزال قيد الدراسة. وأوضح رجائى، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، أن الوزارة خاطبت كل شركة لإرسال قائمة بالأدوية التى تريد تحريك أسعارها، فى ضوء تداعيات تحرير سعر الصرف، حيث ستحدد اللجنة التى شكلها الوزير، أهمية كل دواء، وفى ضوء تلك الاعتبارات سيتم اتخاذ القرار سواء بتحريك السعر أو لا.

(طالع ص٥)

شركات الأدوية ترفض قرار «الصحة» بزيادة الأسعار ١٥٪.. وتطالب بـ٥٠٪

كتب- وليد مجدى:

رفضت شركات الأدوية قرار وزارة الصحة بزيادة أسعار الأدوية بنسبة ١٠٪ للأدوية المحلية لكل شركة، و١٥٪ للأدوية المستوردة لحل أزمة نواقص الأصناف فى الصيدليات.

وطالبت الشركات فى اجتماعها الطارئ، أمس، بمقر اتحاد الصناعات المصرية، بضرورة زيادة الأسعار بنسبة ٥٠٪ من سعر البيع للجمهور، على نسبة ١٥٪ من الأدوية المحلية التى تنتجها الشركات، و٢٠٪ من حصيلة الأدوية التى تستوردها.

وحصلت «المصرى اليوم» على نص خطاب الشركات الذى أرسلته إلى الوزارة، والذى ترفض فيه قرار الزيادة، وأوضحت فيه أنه «بعد عدة لقاءات مع الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، وبعد الاتفاق مع كل شركة على الأطر الإجرائية نحو تحريك أسعار الأدوية كنوع من الإصلاح الجزئى لاقتصاديات الشركات بعد تحرير سعر صرف الدولار، وما نتج عنه من فقدان نسبة كبيرة من الجنيه».

وأضافت الشركات: «نحن للأسف لا نفهم من رسالتكم (بالإشارة لقرار الوزارة بزيادة الأسعار ١٥٪)، إلا أن تكون تسويفا للموضوع برمته، سيمنع للأسف الوصول لحل، ولو جزئيًا، لمشكلة الصناعة، وسيؤدى للإضرار بالأمن الدوائى، والقضاء على اقتصاديات العديد من الشركات العاملة والاستثمار بوجه عام، وبناء عليه وبإجماع كل الشركات نطالب بزيادة ٥٠٪ من سعر البيع للجمهور على ٢٠٪ و١٥٪ من الأدوية لكل مصنع بحد أدنى ١٠ مستحضرات، مع إيجاد حلول تتناسب مع المصانع تحت الإنشاء، وأن تتكرر الزيادة كل ٦ شهور، وأن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق بداية عام ٢٠١٧».